دَلائلُ التَّحررِ الفِكري فِي الآراءِ النَّحويَّةِ بين علماء المدرستين البصرية والكوفية

أ م د خيرالدين فتاح عيسى ألقاسمي
جامعة كركوك / كلية التربية /قسم اللغة العربية

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة آراء طائفة من النحويين الذين تحرروا من فروض التعصب للمذهب ، أو للمدرسة النحوية التي ينتمون إليها ، أو من الذين يأخذون برأي نحوي واحد ما دام أن الذي قاله يعد أرجح الآراء وأوفقها موازنة برأي الآخرين وإن اختلفوا معه ، في الفكر أو المذهب ، ثم إنهم قد توجهوا إلى الحق أينما كان موجودا ، سواء أكان ما ذهبوا إليه من أقوال أهل مدرستهم أم من نحوي ينتمي إلى مذهبهم أم كانوا مخالفين لهم ، ويدل هذا الأمر على سَعة عقول هؤلاءِ النحويين ، ومقدرتهم على استيعاب الآخر ، بقبولهم الأخذ من آراء مخالفيهم ، والاستناد إليها لبناء الأحكام والقواعد بغض النظر عن اختلاف المدارس والمذاهب

ويسعى هذا البحث إلى إثبات أن علماءنا النحويين ــ رحمهم الله ــ صرفوا جل جهودهم للوصول إلى أصح الآراء وأكثرها اعتمادا على الأدلة وأقربها إلى الواقع اللغوي بغض النظر عن المصادر التي أتت منها تلك الآراء ، مما يعني أن الفكر النحوي قد سَلِم معظمُه منذ البدايات الأولى للدرس النحوي عن كل شائبة من شوائب التعصب وحتى نضوج هذا العلم الكبير ووصوله إلى أرقى مراتب العلوم العربية

المقدمة:

لم يكن النحو العربي الذي وضحت معالمه واكتملت أطرافه ضربا من الخلافات والاختلافات بين النحويين فقط،وإنّما هو صرح تعاون فيه فكرُ كثيرٍ من النحويين الذين خاطوا الليل بالنهار وهم يحملون على يمينهم كتاب التحليل والاجتهاد ووضع المصطلحات الرصينة والموازنة بين النصوص والآراء ، للوصول إلى أدق الآراء وأرجحها وأقربها إلى طبيعة اللغة العربية إلى أن استوى هذا العلم على سُوقه ، وإن كان هناك تنوع في أوراق الدرس فيه بحسب البلاد التي تلقى الدارسون فيها درسهم النحوي

لقد اتجه جهود هؤلاء العلماء إلى قبلة واحدة هي تصحيح مسار هذا العلم بإخراج المسائل والآراء والمصطلحات من التشتت المنتشر في أبواب وموضوعات متعددة إلى مرحلة تقوم على تقسيم الموضوعات النحوية من خلال جمع المتشابهات في أبواب واحدة كجمع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، أو الأسماء والأفعال والحروف مما يعني تطور هذا العلم وسبر أغواره وتحطيم غموضه وتهشيم صعوباته ، وذلك من خلال طرق أبواب التيسير والتقعيد والتحديد ،على أننا لا ننكر مكانة الخلاف النحوي في عملية تحديد الصحيح في المسائل والآراء النـــحوية ، بمعنى أن أثر الخلاف النحوي بين النحويين كان موجودا في مؤلفاتهم ورسائلـــهم وتدريـــسهم ، ولكنه ليس هو النحو كله كما تقدم

إذا فالخلاف يعد أحد الركائز المهمة إلى جانب ركائز أخر هي التي أمدت النحو العربي بنتائج تلاقح العقول وبناء الآراء التي عملت على ربط الجزئيات وتحقيق الكليات في هذا العلم الكريم ، وأنهم وإن اختلفوا وقام كل قوم برفع لوائه على جبل إلا أن مواطن التحرر الفكري والرجوع إلى الحق وإتباع وسائل البحث الصحيحة هي التي كانت تسود في نهاية المطاف

وقد قدمنا هذا الكلام لنقول : بالرغم من وجود هذا الخلاف فقد وجـــدنا أن هنـــاك تحررا فكريا وموافقات بين علماء النحو العربي في هذا الخلاف الذي نتحدث عنـــه ، وأنهـــم استطاعوا بسمو فكرهم وارتفاع تفكيرهم التخلص من كل بوادر التعصب والتصلب والتـــشدد للمذهب الذي ينتمون إليه ، والدليل على ذلك هو إنجاز الرسالة العلمية وإيصالها إلـــى الأمـــة الإسلامية بكل أمانة ودقة وإخلاص ، وأن من تعصب وانفرد لمذهبه هم قلة قليلة ساروا بهذا الاتجاه ظانين أنهم على حق لا أنه يجب أن يختلفوا مع الآخر إذ إن الحق أحيانا له أكثر من وجه ، والجواب قد يتحقق بأكثر من طريق

وتنفرد هذه الدراسةــ حسب علمنا ــ بأنها جمعت أشهر مواطن الاتفاق بين النحاة الذين اشتهروا في الخلاف النحوي وان الغالب في الدراسات السابقة كانت تتناول الخلاف النحوي لدى هؤلاء العلماء والاتفاق أدل على التحرر الفكري من الاختلاف

وتعكس هذه الدراسة إحدى الصور الطيبة لجهود النحويين وتكشف عن مدى الأمانة والصدق والتعاون والانفتاح الذي كان عليه هؤلاء العلماء في تلاحمهم وتقاربهم من أجل بناء هذا العلم وتحقيق أهدافه، وليس هذا البحث هو حصر لجميع الموافقات بين النحويين في المدرستين البصرية والكوفية بل هي دراسة جمعت أدلة واضحة من كلام أشهر نحاة هاتين المدرستين لتأكيد التحرر الفكري لدى علماء العربية

وأما خطة البحث فإنه تم تقسيمه على مبحثين ، وقد تناول المبحث الأول :دلائل التحرر لدى الكوفيين في موافقتهم للبصريين ، وأخذ المبحث الثاني على عاتقه الوصول إلى دلائل التحرر لدى البصريين في موافقتهم للكوفيين

المبحث الأول: دلائل التحرر لدى الكوفيين في أخذهم من البصريين: -

إنّ المنطق العلمي يقتضي أن يُقدم الكوفيون في هذا البحث نظرا ، لأنّ البصريين قد تقدموا على الكوفيين في دراسة النحو العربي ، أي أن المتأخر قد أخذ من المتقدم بالضرورة ، وقد قال صاحب الفهرست : ((إنما قدمنا البصريين أولا ؛ لأن علم العربية عنهم أخذ ؛ ولأنّ البصرة أقدم بناء من الكوفة))( ) إذ تنقل كتب التاريخ النحوي أن النحو قد بدأ عند البصريين قبل الكوفيين وأنّ علماء الكوفة كالرؤاسي والهراء والكسائي وآخرين قد درسوا على أيدي النحويين البصريين ( )

وهذا الكلام يقودنا إلى الحديث عن الجانب التنظيري وهو كون النحويين في المرحلة الأولى على آراء متقاربة ؛ لأنّها كانت بعيدة عن التعقيد ، والعلاقة هي علاقة الشيخ بالتلميذ أما في الجانب التطبيقي فإنه بعد تطور هذا العلم ونضوج الرؤية النحوية ، وخروجها من صورتها الطبيعية إلى صورتها المركبة أدت إلى اختلاف زوايا النظر وظهور مدرستين متباينتين لكل منهما منهج وطريقة بحث ومصطلحات ، وربما كان هذا الأمر سببا إلى ذهاب بعض المحدثين أن يقولوا : ((ثم إنه كثيرا ما يبدو الخلاف البصري الكوفي في النحو نتيجة طبيعية لاختلاف موقع البلدين أو نوعا من النكاية السياسية ، أو ضربا من التشفي والانتقام ، فلا يكاد البصري يقول : " أبيض " حتى يسارع الكوفي فيقول : " أسود ")) ( )

ونحن لا بد أن نميز بين واقع الحال الذي كان النحويون يمارسونه في خلافهم الطبيعي الـذي وقع في اجتهاداتهم وبين النتائج التي تحصلت بعد ذلك من هذه الخلافات ، إذ إن كثيرا مـن النحويين المتأخرين انصرفوا عن المسائل التي لا تعطي فائدة كبيرة في خدمة اللغة وصبوا اهتمامهم على المسائل القيمة التي استندت على أدلة صريحة وواضحة

وسنقف عند أشهر علماء الكوفة الذين وافقوا البصريين ، وساروا معهم بنحو مباشر من خلال الاتفاق معهم والقول بما قالوا ، وذهابهم إلى ما ذهبوا ، وهذه محاولة لإثبات أنّ نحاتنا ــ رحمهم الله ــ حملوا لواء الإخلاص ، وتحرروا من قيود التعصب للمذهب ، وقرءوا آراء خصومهم مع الانفتاح إلى ما لديهم واتفقوا مع الآخر على الرّغم من أنّ هذا الآخر يعدّ من أشد المخالفين لمذهبهم في أحيان كثيرة

فمن هؤلاء الكسائي (ت هــ) الذي اختلف مع أهل مدرسته ، واتفق مع البصريين عندما قال : إنّ " نعم وبئس " فعلان ، وهو مذهب سيبويه إذ قال : ((وأصل نعم وبئس نعِم وبئِس وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى وأما قولهم : هذه الدار نعمت البلد فإنّه لما كان البلد الدار أقحموا التاء فصار كقولك : من كانت أمك وما جاءت حاجتك)) ( )

وكذلك ما ذكره ابن السراج إذ قال : ((نعم وبئس فعلان ماضيان كان أصلهما نَعِمَ وبَئِسَ)) ( ) ويذكر ابن السراج كلاما للكسائي ما يؤيد أنه موافق للبصريين في فعلية هاتين الكلمتين بقوله : ((ويجيز الكسائي : نعم فيك الراغبُ زيدٌ ، ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت : نعم فيك الراغب زيد فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال لأنهما لا تتصرفان)) ( ) إذ جعل الكسائي الراغبَ فاعلا للفعل نعم ، بغض النظر عن قول ابن السراج : ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب وقد نضجت هذه المسألة عند ابن الأنباري فوقف عندها إذ قال : ((مسألة القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان ذهب الكوفيون إلى أنّ نعم وبئس اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول ما زيد بنعم الرجل قال حسان بن ثابت( ):

ألستُ بنعمَ الجار يؤلفُ بيتهُ ... لدى العرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومعدما))( )

ولسنا في مقام إيراد المسألة بالتفصيل ، وبيان الرأي الراجح ، إذ إنها موجودة بنحو واضح في كتب الخلاف وكتب النحو مع الأدلة كما في اللباب ( )والتبيين( ) ، ولكنّ الغاية من إيرادها هي إثبات صحة منهج علمائنا ، واتجاههم إلى الحق ، والتزامهم بأدوات البحث العلمي ، وتحررهم من ظلمة التعصب للمذهب الذي ينتمون إليه

ثم إنّ هذا النص دليل صريح على مخالفة الكسائي لأصحابه من مدرسته واتفاقه مع مذهب المخالفين له ، وليس ذاك ليونا وملاطفة وتقاربا من غير تحقيق وتدقيق إذ لا بد أنه قد نظر إلى أدلة المدرستين بيد أنّه ذهب مذهب البصريين متخلصا من عقدة الولاء غير الشرعي

ومن يبحث عن الانتظام الفكري لا بدّ أن يسلّم بوجود التوافق بين بعض العقول التي وصلت إلى الأدلة الصحيحة والمميزة لدقائق هذا العلم وأسراره ، ولا سيّما إذا توفرت الأدلة المتعلقة للمسألة التي تكون قيد التناول ، وهذا لا يعني أن أدلة الطرف الآخر ليست دقيقة إذ إنّ كلّ طائفة تعتز بأدلتها وتعتقد بصحتها ، ولكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تفرض على الآخرين باعتمادها أو التمسك بها والالتزام بتطبيقها ، وإلّا لما ظهرت في النحو العربي قواعد ثابتة كرفع الفاعل ونصب المفعول وأخر بعيدة عن القبول ، فإذا كان بالإمكان الأخذ بكل ما يقال فهذا يعني خلطا لجميع المسائل وهو أمر لم يكن ليخدم بناء هذا العلم الجليل

وليس بعيدا عن الأفعال ذهابه موافقا مع البصريين بأن أفعل كــ أحسن فعل ، وهو مذهب الخليل وسيبويه وإليهما يعود هذا القول :((هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه وذلك قولك : ما أَحْسَنَ عبدَ الله زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبدَ اللهِ ودَخَلَه معنى التعجُّب وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به))( )

ولا مناص من الإشارة إلى أن نقطة الخلاف في الإشكال الموجود هو هذا الوزن في مثل هذا التركيب ، وذلك لتركه مجالا للاجتهاد والتقدير وعدم القدرة على الحكم باسميته أو فعليته على وجه الإطلاق وكان هذا الأمر مدعاة إلى أن يقف طائفة من أصحاب كتب الخلاف عند هذه المسألة نحو قولهم : ((مسألة القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو ما أحسن زيدا اسم وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين))( )

وقد ذكر الرضي موافقة الكسائي للبصريين أيضا إذ قال : ((وقوى وهمهم تصغيرهم إيّاه في قوله:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكُنّ الضّال والسّمُر( )

وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته، ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بأن ينصر وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بأن يوضع له حرف، كما مر في بناء اسم الإشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه أخف فما مبتدأ وأحسن خبره: أي: شيء من الأشياء متعجب من حسنه))( ) وهذه الفلسفة النحوية التي قدمها الرضي هي محاولة لتحوير اتجاه المسألة بتوظيف "لولا" لكي يقوي توجيه رأي الكوفيين ، وإلا فهو في النهاية مع البصريين ولنا أن نقول : إنّ النحويين قد وضعوا علامات فارقة وواضحة تميز الاسم عن الفعل بيد أنّ اللغة ليست قوالب ثابتة على سبيل الإطلاق بحيث تطبق جميع القواعد فيها من دون استثناء وإلا لما ظهر التأويل والتقدير والحذف ، وهذه المسألة من أدق الأدلة على هذا الكلام إذ إن هذا الوزن أصبح مشكلا وسببا للاختلاف بين النحويين لعدم الإمكانية على وضعه في أحد القسمين الرئيسين الأسماء أو الأفعال ، وإن صار مسلما أنه ليس من الحروف

وقد سار الكسائي مع البصريين والتحق بركبهم في القول بأن أفعل التعجب أفعال ، وليست أسماء ، ولا بد أنّ احتمال هذا الوزن لكلا الجنسين هو الذي أحدث هذا الخلاف وطرق باب الاجتهاد ، وهناك مسائل كثيرة اختلف الكسائي فيها مع البصريين حاله حال كثير من الكوفيين إلا أنه قد يقطع استمرار هذا الخلاف إذا رأى أن الحق مع المخالفين له وهكذا فعل عندما وافق البصريين وخالف الكوفيين ، وإن كان هو أحد أعمدة المدرسة الكوفية

إذن ليس لدى أصحاب المدرستين حجة سوى عقد المشابهة بين هذا اللفظ وبين ما يوافقه من الألفاظ الأخر ، فالكوفيون يشبهونه بالاسم والبصريون يشبهونه بالفعل ، وكلا الاستدلالين لم يتمكن القطع فيهما لاحتمال هذا الوجه أو ذاك والنحويون يقولون : ((والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال))( ) وإن كان الترجيح لمذهب البصريين

وقد بيّن أحد المحدثين أن هناك مسوغا لموافقة الكسائي للبصريين في بعض الآراء ، إذ قال : ((وأكبر الظن أن الكسائي ـــ بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية ـــ لم يكن نحوه كوفيا خالصا ، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين ، فكان يعتمد على كثير من آرائهم واتجاهاتهم ، وكان يوافقهم ، ويوافق الخليل بن أحمد خاصة في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد واتخذوا لهم فيها آراء جديدة تتسق مع ما يتطلبه منهجهم))( ) وهذا التحليل لفكر الكسائي دليل صريح على سعة نظره وعظيم وفائه للشيوخ الذين جلس إليهم

وأخذ عنهم وتعلم على أيديهم هذا العلم الجليل ، وإن كان له بعد ذلك منهجه ورؤيته التي تباين فيها عن هؤلاء العلماء الأجلاء واتخذ لنفسه طريقا آخر في الدرس النحوي أخذه عنه تلاميذه والذي كان من أشهرهم الفراء

ولكن الدكتور إبراهيم السامرائي نظر بنحو مغاير لفكر الكسائي فنقده لموافقته للبصريين فيتساءل فيقول : ((ولا أدري كيف يكون الكسائي رأس الكوفيين وهو واقع في هذا التناقض الذي لا يمكن أن يكون نهج من يتصدى لمذهب جديد ، ألم يأخذ بالشاهد الشاذ فيقيم أصلا ؟ وهو مما أخذه عليه البصريون ، كأن الكسائي وقد قرأ " الكتاب" قد تأثر به فذهب في مسائل عدة مذهب الخليل بن أحمد كموافقته للخليل في تركيب "لن" من "لا" و"أن"))( ) ونحن لا نتفق مع أستاذنا الجليل ــ رحمه الله ــ في هذه الرؤية ؛ لأنّنا لا نرى أن هناك فرقا في فكر النحويين في الأصل فنميز طائفة عن طائفة بهذه الطريقة ، لأنّ عملهم جاء مشتركا لخدمة هذا العلم ، ولكنّهم اختلفوا في الاجتهاد بسبب الأدلة التي توصلوا إليها ثم إنّنا نجد نحاتنا لا يقتصرون في بحثهم ولا يحصرون كلامهم ضمن المدرسة التي ينتمون إليها ، وإنما يخرجون على دائرة المذهب ويتوغلون في حدود النحاة المخالفين لهم ويضيفون آراءهم إلى مساحة فكرهم ومسائلهم مما يؤدي إلى ظهور الموافقات أحيانا والمخالفة أحيانا أخر ومن علماء الكوفة الذين وافقوا البصريين أيضا الفراء(ت هـ) إذ إنّه لم يكن بعيدا عن شيخه الكسائي في موافقته للبصريين أحيانا بالرغم من أن أصحابه ذهبوا مذهبا آخر خلا للمذهب الذي ذهب إليه البصريون ، وقد أورد هذا التوافق ابن السراج إذ قال : ((وإنما جاز تقديم أخبارها على أسمائها لتصرفها فأما تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها فمنعه البصريون والفراء لأنّ " ما " أم حروف النفي وما في صلة النفي لا يتقدم عليه ؛ لأنّ النفي له صدر الكلام إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء)) ( ) ومما يدل على رقي الفكر النحوي هنا ، الإشارة إلى وضع النحاة أمّا للأبواب النحوية في مثل قوله : ما " أم حروف النفي إذ نراهم يقولون : " أن" أُم حروف النصب للمضارع و"يا"( ) أُم حروف النداء ( ) ليكون هناك بناء لمتعلقات الباب الذي يكون قيد التناول من حيث الذي يدخل في أحكامه والذي يخرج من هذا الباب وما يجوز معه ولا يجوز مع غيره في الباب نفسه كما حصل هنا وبني هذا الحكم بسبب كونها أما للباب فلا يجوز أن يتقدم الخبر عليها فقد برز في هذا النص انفراد الفراء من بين نحاة كثيرين من نحاة الكوفة ،

ووافق البصريين وتمذهب بمذهبهم في هذه المسألة ، وبقيت كتب النحو تنقل هذا الاتفاق كما فعل ذلك ابن الأنباري والعكبري( )

فقد ذكر هذه المسألة صاحب الإنصاف إذ قال : ((مسألة القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها))( ) فمن المعلوم أن هذا الكتاب هو للفصل بين آراء البصريين والكوفيين في الآراء النحوية ، ومع ذلك نلحظ تنقل أسماء علماء المدرستين في بعض الآراء وهم يتفقون مع المخالفين لهم في المذهب والمدرسة ، وليس هذا إلا إتباع الحق وطلب الدليل وإثبات الصحيح

وللسيوطي تفصيل في هذه المسألة إذ قال : ((وأما "زال وإخوته" ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال : أحدها المنع مطلقا سواء نفيت بـــ ما أو بغيرها وعليه الفراء والثاني الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين لأنّ ما عندهم ليس لها الصدر كغيرها ، والثالث وهو الأصح وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ ما لأنّ لها الصدر والجواز إن نفيت))( )

فالسيوطي نظر إلى المسألة من جهة التحقيق بيد أنه تبين أن الفراء مع البصريين في الأصل بغض النظر عن التفصيل الذي قدمه في هذه الآراء كما هو ظاهر في هذا الكلام ، ولا سيما أن المتقدمين أكدوا على هذا الأصل وهو منع تقديم الخبر على ما زال وهو مطلبنا أي الاتفاق في الأصل الذي ذكره أصحاب كتب الخلاف بنحو مباشر

وكذلك يوافق الفراء جمهور البصريين بأنّ " إن " النافية لا تعمل نقل ذلك النحويون في قولهم : ((وأما إن النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جنى واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر( ) :

إنْ هو مُسْتَولِياً على أَحَدٍ... إلا على أضعفِ المجانين ( )

وهذه المسألة من المسائل التي تعطي آية من التقارب والتعاون والتداخل بين المدرستين البصرية والكوفية لأنّ في كل مجموعة نحاة بصريون وكوفيون ، وهذا النص له مكانة خاصة لهذا البحث لأنّه أضاف فائدة مزدوجة وتوظيفه يرسم حقيقة الجهد الذي بذله هؤلاء

النحويون ، فهم قالوا فاتفقوا ونحن قرأنا فأدركنا مدى الجهد الذي بذله علماؤنا في تحقيق هذه المسائل

وكذلك فإنّ من أهم أساسيات هذا العلم أننا نرى الصدق في نسبة الآراء إلى أصحابها إذ أن الآراء التي قيلت في قرون ماضية تجدها نفسها تتناول لدى المتأخرين وهو ما حدث عندما ذكر هذه المسألة صاحب الهمع إذ قال : ((إن النافية أيضا من الحروف التي لا تختص فكان القياس ألا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة وعزي إلى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك)) ( )

وكأن الذي يقرأ هذا الرأي لدى هؤلاء العلماء يظن أن القول الأول للبصريين والثاني للكوفيين وهو ليس كذلك بل القول الأول قائله من البصريين والكوفيين والقول الثاني قائله من البصريين والكوفيين وبالنتيجة تم ترجيح قول لنحاة متفقين في القول مختلفين في المذهب

وتدخل في هذا التحليل مسألة التأثير والتأثر لأنّ المحدثين ( ) يرون أن الفراء قد تأثر بالبصريين في بعض الآراء ، ولا يستبعد مثل هذا الكلام بدليل اتفاقه مع البصريين علنا كما تقدم ، ولكن إذا ذهبنا إلى وراء هذا الاتفاق سنجد الانسجام والتوفيق بين فكر الفراء من جهة وفكر البصريين من جهة ثانية ، وإن كان الفراء في كتابه معاني القرآن قد عنى ((بكل مشكلات القرآن الكريم اللغوية والإعرابية ، وتوجيهها توجيها خاصا يتميز عن توجيه البصريين)) ( )

ونختم مبحثنا بأبي العباس ثعلب (ت هـ) الذي انتهت إليه المدرسة الكوفية فهو أيضا قد اتفق مع البصريين في بعض الآراء ، ومن ذلك اتفاقه معهم في ما أشار إليه ابن السراج إذ قال: ((وأجازَ البصريون : (ما طعامَكَ آكلٌ إلاّ زيدٌ) وأحالها الكوفيونَ إلا أحمد بن يحيى)) ( ) ومعنى هذا الكلام أن الكوفيين اختلفوا في هذا التركيب مع البصريين بأن أحالوها أي ذهبوا إلى تغييرها وتأويلها قال علماء اللغة : ((أحال النبيذ الماء: غَيَّرَهُ؛ وما غيَّر شيئاً فقد أحاله)) ( ) .

وقد أورد ذلك صاحب الانصاف إذ قال : ((مسألة القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ما طعامك أكل إلا زيد وذهب البصريون إلى أنه يجوز وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين)) ( )

ومن قرأ الخلافات القوية والمتشنجة أحيانا بين أصحاب المدرستين لا سيما تلك التي كانت تقع بين ثعلب والمبرد سيلحظ مدى أهمية مثل هذا الاتفاق وكم يحمل من جمالية علمية إذ أن

أبا العباس ثعلب قد وافق البصريين وخالف الكوفيين رغم الهوة الكبيرة بين منهجه ومنهج البصريين

وكذلك ذهاب ثعلب إلى أن "عسى" تأتي حرفا وهو يوافق في ذلك سيبويه ومن بعده كابن السراج ، والسيرافي ، والدليل على أنه كلام سيبويه ما ذكره المبرد إذ قال : ((فأما قول سيبويه : إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول : عساك وعسانى - فهو غلط منه لأنّ الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر)) ( ) وكذلك ما يفهم من كلام ابن السراج بأنه لا يتعامل مع عسى كما يتعامل مع الفعل الصريح إذ قال : ((وعسيت أن تفعل وقاربت أن تفعل ودنوت أن تفعل ولا تقول : عسيت الفعل ولا للفعل وتقول: عسى أن يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا)) ( ) وقد نقل النحاة اتفاق ثعلب مع البصريين من ذلك قولهم : ((وهي حينئذٍ أي حين إذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كـ لعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقًا للسيرافي ونقله أي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافًا للجمهور في إطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب في إطلاق القول بحرفيته)) ( ).

فهذا النص يثبت أن القول بحرفية عسى قد جاء عند البصريين أولا وتبعهم في ذلك ثعلب ، بيد أن التصريح بحرفيتها ينسب إلى ثعلب وابن السراج مباشرة ، فاشترك ثعلب مع سيبويه وابن السراج والسيرافي ، وكذلك ما نقله ابن هشام إذ قال : ((فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب)) ( ) ولابد أن نشير في نهاية هذا المبحث إلى الانفتاح الفكري الذي كان موجودا لدى علماء البصرة ، إذ إن هؤلاء العلماء قدموا جميع التسهيلات وفتحوا أبوابهم بمصراعيها أمام كل طالب علم بما فيهم للدارسين الوافدين من خارج هذه المدينة ، وقد أشار أحد العلماء إلى فضل الخليل وكيف وهبَ علمه لهؤلاء الدارسين إذ قال : ((وكان يقول أكلت الدنيا بعلم الخليل وكتبه وهو في خص لا يشعر به)) ( ) وهذا الذي دفع أحد المحدثين إلى القول : ((ولذا رأينا أننا لابد أن نقف وقفة غير قليلة مع الحركة الفكرية التي طرأت على العالم الإسلامي حينذاك وبخاصة البصرة المدينة العربية التي نشأ النحو فيها حيث كانت ملتقى العلماء والأدباء يأتون إليها من كل حدب وصوب ينهلون من معينها الذي لا ينضب حيث نشأت حركة فكرية صاخبة كان لها أثر كبير في بعض الدراسات النظرية التي كانت موجودة فعلا عند علماء المسلمين)) ( )

فالنحاة في البصرة لم يحجبوا علمهم عن القادمين للدراسة عندهم إذ إن معظم الكوفيين اللذين درسوا النحو تخرجوا على أيدي البصريين ، وما هذا إلا دليل على أن رسالتهم في الحياة العلمية أنه لا تمييز ولا تفريق في سبيل إكمال عناصر ومتطلبات هذا العلم فقد نجد اختلافا في الأسماء والأشخاص والجنس واللون واللغة ولكن لا نرى تضييقا لدائرة العلم ولا حكرا له على قوم دون قوم آخر

وبما أننا نتحدث عن التحرر الفكري في الآراء فإنه لا بد أن نشير إلى أن قراءة آراء الآخرين أفضل من الانغلاق والانكفاء على آراء تخص الجانب الواحد ؛ لأنّه إذا كان ما قالوه صحيحا فقد تمت الفائدة ، وإذا كان ما قالوه بعيدا عن الصواب اجتنبوه ، وذهبوا إلى بيان الصحيح ، ومن علم أن الاجتهاد العقلي ليس مقدسا سلّم بتعدد الآراء وميز ما هو مقبول وما هو غير مقبول ((والحقيقة أن لا يقين في أية مسألة ، وبخاصة في ما يرتبط منها بالنظر العقلي المحض ؛ فما يبدو واضحا جليا من بعض وجهات النظر قد يبدو غامضا من وجهات أخر ، وما يبدو ذاتيا نسبيا ، وربما غير علمي في نظر بعض العلماء ، قد يبدو واقعيا وموضوعيا ، وعلميا في نظر آخرين))( )

ولهذا فالفكر لا يذهب إلى موافقة رأي مجهول منطقيا إذ لا بد من إدراج حلقات الوصل حتى تعرف الأسباب والنتائج وحينئذ يعرف صاحب الفكر كيف يتخذ موقفه إما رفضه وإما بموافقته وهذا ما حدث مع علمائنا حين اتفقوا مع المخالفين لهم لأنهم عرفوا أن ما ذهبوا إليه أدق من مذهب أصحابهم

المبحث الثاني: دلائل التحرر لدى البصريين في موافقتهم للكوفيين: -

إنّ موافقةَ طائفةٍ من نحاة البصريين للكوفيين في بعض الآراءِ النّحوية لهو أقوى مكانةً في الانفتاح الفكري من موافقة طائفة من الكوفيين للبصريين ؛ ذلك لأنّ النّحوَ إنّما بدأ عندهم ، فهم تقدموا في الدِّراسات النحوية على الكوفيين كما سلف في المبحث الأول ، وبالتالي فإنّ موافقةَ البصريين وتأثرَهم بهم تعدُّ أكثرَ تحرراً من موافقة الكوفيين لهم ، ولا يُراد بهذه الموافقة أنّ هؤلاءِ البصريين قد درسوا على يد الكوفيين مثلما درس النحويون الكوفيون على يد البصريين ، وإنّما هو اتفاق في بعض الآراء بسبب اطلاع بعض نحاة البصرة لتلك الآراء الكوفية ، والدليل على ذلك ما ذكره ابن الأنباري إذ قال : ((وحكى أبو زيد من شواهد النحو عن العرب ما ليس لغيره وكان يروى عن علماء الكوفة ، ولا يُعلم أحد من علماء البصريين

بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي))( ) ومن أشهر النحاة في المدرسة البصرية الذي اتفق مع الكوفيين هو المبرد إذ إنه وافقهم في آراء عدة ( )من أهمها :ذهابه إلى أنّ "حاشا" فعل وليس حرفا نقل ذلك صاحب أسرار العربية إذ قال : ((وذهب الكوفيون إلى أنّه فعل ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه الوجه الأول : أنه يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال قال النابغة( ):

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ومَا أُحَاشِي مِنَ الأَقوَامِ مِنْ أَحَدِ

فإذا ثبت أنّه متصرف وجب أن يكون فعلا ، والوجه الثاني: أنّه يدخله الحذف والحذف إنّ ما يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترى أنّهم قالوا في حاشا لله {حاش لله} ولهذا قرأ أكثر القراء : **{حَاشَ لِلَّهِ }**(من الآية سورة يوسف) بإسقاط الألف))( )

فمن أدوات التحرر الفكري هنا هو الوقوف عند بعض الجوانب التي تخص الآراء النحوية ، والتي من أهمها معرفة أسباب الخلاف ، وطريقة الوصول إلى الحكم الصحيح ، فأما سبب الخلاف فهو مجيء كلمة " حاشا " وقد تحققت فيها بعض سمات الفعل وبعض سمات الحرف ، وهو إشكال لابد فيه من صرف هذه الكلمة إلى جهة واحدة ؛ لأنّه لا يوجد في العربية لفظ يسمى بمسميين أي يدخل في جنسين من أقسام الكلام في آن واحد ، وفي تركيب واحد ، ولهذا من قال بحرفيته رفض أن يكون فعلا ، ومن قال بفعليته رفض أن يكون حرفا ، وأما في طريقة الوصول فنجد الذي يذهب إلى مثل هذا الرأي أنه يقوم بتقديم الأدلة والبراهين العقلية أو النقلية ، وهي موجودة في كل مسألة يحتاج إلى الاحتجاج بها ، فيقوم النحوي بطرحها والاستناد إليها بغض النظر عن وجود المخالفين في الطرف الآخر وأدلتهم ، والنكتة المتحصلة من هذا الكلام هي تعدد الأدلة للمسألة الواحدة مما يترك مجالا للبحث والاجتهاد ، وحينئذ تصل الأمور إلى تعارض الأدلة وترجيح الصحيح والأكثر توافقا للموضوع وخصائص اللغة ، وهو ما رآه المبرد أنّه مع الكوفيين

وكذلك ورد هذا الاتفاق في كتب الخلاف من ذلك قولهم : ((وأمَّا (حاشا) فمذهب أكثر البصريين أنَّها حرف جرّ ، وقد جاء ذلك في الشعر ، وقال المبِّرد( ) والكوفيَّون هي فعل لأشياء أحدها : تصرَّفها نحو (أحاشي ومحاشى) وأصلها من حاشية الشيء أي طرفه فقولك:قام القوم حاشا زيداً أي صار في حاشية وناحية عنهم والحروف لا تتّصرف))( ) ومن المعلوم أن المبرد قد اشتهر بخلافه الكبير مع ثعلب الكوفي ، فقد ذكر السيوطي هذا

الأمر فقال : ((وكان بينه وبين ثعلب من المنافرة ما لا خفاء بـــه وأكثـــر أهـــل التحـــصيل يفضلونه ولاشتهار عداوتهما نظمهما الشعراء فقال بعضهم :

كفا حَزَناً أنَّا جميعاً بـ بلدةٍ ويجمعنا في أرض بَرْشَهْرَ مشهدُ

وكلٌ لكلٍ مخلص الود وامقٌ ولـ كننا في جاذ ب عنه ذ فرد

نروح ونغدو لا تزاور بيذ نا وليس بمضروب لنا عنه موعدُ

فأبداننا في بلدةٍ والتـ قاؤنا عـــسيرٌ كأنّـــا ثعلـ بٌ والـــ مبردُ))( )

ولأَجل ذلك قد يذهب ذاهب إلى أنَّ مثل هذا الاتفاق قد جاء عن توافق القدر أو التقاء الخيال ، أو توارد الأفكار ، وليس الأمر كذلك بدليل أنّ الـــذي أورد الآراء يقـــول ويـــصرح بلفـــظ : ووافقهم ، ومن ينفي عليه أن يأتي بالدليل ، كما أنّ هناك قاعدة أصولية يمكن الاستدلال بهـــا هنا تتفق مع هذا الكلام ، وهي قولهم : ((إنّ الخطاب إذا ورد مطلقًا لا "مقيد له" حمل على إطلاقه وإن ورد مقيدًا حمل على تقييده))( )، وكلام النحويين قد ورد مطلقـــا وصـــريحا على موافقة النحويين فانتفى أن يكون ذلك مجرد جمع لأسماء هؤلاء النحاة أو مـــن وضـــع النحاة أو صنعهم

فاشتراك المبرد مع الكوفيين يضع صبغة لطيفة في مثل هذه الآراء : لأنّه إذا لم يذهب المبرد مذهبهم فالرأي باق لا تأثير في ذلك على مذهب الكوفيين ، وإذا تم التساؤل بأن يقـــال : لـــو كان بدل المبرد نحوي آخر هل كان سيؤثر في رأي الكوفيين ؟ بالتأكيد كلا إذ كم مـــن رأي كوفي انفردوا به ولم يشترك معهم أحد ، ولكن أن ترى نحويا بحجم المبـــرد وهـــو يخـــالف الكوفيين كثيرا ، وقد أصبح معهم ويضع يده على يدهم ليوافقهم في مثل هذه الآراء ، فإنّ ذلك لدليل على إتباع المنهج الحق أينما كان موجودا حتى لو كان عند الطرف الذي يعـــد خـــصما ومخالفا له

وقد وقف الدكتور مصطفى السقا عند النظرة الإيجابية والفائدة المحصلة من خـــلاف المبرد وثعلب ، وهو ما نتفق معه فيها إذ قال : ((وقد كسبت العربية من وراء ذلك الحجـــاج والنقاش احتجاجات لطيفة ودراسات خصبة انتفع بها المؤلفون في كتبهم))( ) ثم نجـــد أنّ المبرد لم يكتف بالموافقة على مذهب الكوفيين فقط بل ذهب إلى استحسان الرأي الكـــوفي إذا وافق ذلك وجهة نظره ، كما وقع ذلك في مسألة مجيء "كما" بمعنى كيمـــا نقـــل ذلـــك ابـــن الأنباري إذ قال : ((مسألة هل يجوز مجيء " كما " بمعنى "كيما" وينصب بعدها المضارع

ذهب الكوفيون إلى أنّ كما تأتي بمعنى كيما وينصبون بها ما بعدها ولا يمنعون جواز الرفع واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنّ كما لا تأتي بمعنى كيما ولا يجوز نصب ما بعدها بها)) ( )

فالمذهب الذي ذهب إليه المبرد مناقض تماما مع أصحاب مدرسته ، ومع ذلك سار إلى مذهب الكوفيين واتفق معهم ، واستحسن رأيهم متحررا من جميع القيود المذهبية والعصبية ، كما ذكر هذا الاتفاق مع الكوفيين السيوطي إذ قال : ((وأثبت الكوفيون من حروف النصب "كما" بمعنى "كيما" ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله ( ) :

وطَرْفك إمّا جئتنا فاصْرفنّهُ كما يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ ( )

ولا أحد يستغرب إذا قيل : إنّ المبرد خالف الكوفيين ؛ لأنّ هذا من الأمور المسلّمة في النحو العربي نظرا لكون الأصل أنّ الخلاف موجود بين المدرستين ، ولكنّ الذي يلفت النظر ويثلج الصدر هو اتفاق المبرد مع أصحاب المدرسة الكوفية ، وتأييده لهم في مسألة قد اختلفوا فيها مع أصحاب مدرسته

وقد ذهب أحد المحدثين إلى بيان أن فكر المبرد في مثل هذه الاتفاقات مع الكوفيين ليس من قبيل التأثر في المدرسة الكوفية ، وإنما لخص ذلك فقال : ((ولم يكن المبرد متأثرا بالكوفيين وإن وافقهم في بعض المسائل ، والأمر لا يعدو أن يكون توافقا في بعض الآراء مع اختلاف المنهج))( )

ولا ننكر أنّ الخلاف موجود بين المدرستين ، كما أنّه يجب أن لا ننكر بوجود توافق أيضا ، ولكنّ وصف التوافق بهذه الجانبية ربما لا يعطي القيمة الحقيقة للجهد المبذول على تعاون النحويين بين بعضهم البعض ، والتفافهم حول المائدة التي توزعت على أفكار هؤلاء العلماء الأجلاء الذي أظهروا للنحو العربي صورة مشرقة كشفت جميع جزئياته ومتعلقاته

ومن نحاة البصرة الذين وافقوا الكوفيين ابنُ السراج (ت هــ) ونحن إذ نتحدث عن التحرر الفكري فقد ربط المؤرخون بين النحو والعقل في هذا العالم الجليل ، فقالوا فيه : ((ما زال النَّحوُ مجنوناً حتّى عقَّلَهُ ابنُ السَّراجِ)) ( ) مما يعني أنه اشتهر بالجانب العقلي والفكري في إيراده للمسائل النحوية

من ذلك ذهابه إلى القول : بأن ثرّة من لفظ ثرثارة ، وهو رأيُ الكوفيين ذكر ذلك ابنُ جني إذ قال : ((وهذا هو حقيقة مذهبنا ألا ترى أنَّ أبا الـ عبَّاس قال في قول عنترة( ) :

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثَرةٍ ... فَتَركْنَ كُلَّ قرارة كالدِّرهم

ليس ثرة عند النحويين من لفظ ثرثارة وإن كانت من معناها هذا هو الصواب ، وهو قول كافة أصحابنا على أن أبا بكر محمد بن السري قد كان تابع الكوفيين ، وقال في هذا بقولهم وإنّما هذه أصول تقاربت ألفاظها وتوافقت معانيها ، وهي مع ذلك مضعفة)) ( ) ويفهم من كلام ابن جنّي أنّه انتقد انفراد ابن السراج وإتباعه مذهب الكوفيين ، وقد نقل هذا الاتفاق أيضا الرضي فقال : ((وهذا هو حقيقة مذهب البصريين ألا ترى أنّ أبا العباس قال: ليس ثرة عند النحويين من لفظ ثرثارة، وإن كانت من معناها، هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا، على أن أبا بكر محمد بن السري قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم)) ( ) ومما يحسب لابن السراج أنه اطلع على مذهب الكوفيين ووصل إلى مسائل دقيقة كهذه وتابعهم ومال إليهم ، وقد ذكر أحد المحققين أنّه :((كان يعوِّ في النحو على مذهب الكوفيين)) ( )

مثل هذا الكلام يرسم معالم شخصية ابن السراج ويكشف أنه لم ينحصر في فكره بالمذهب البصري ولم يحدد زوايا نظره على دائرة البصريين ، بل استطاع أن يمزق خيمة الانتماء إلى المذهب الواحد وقال بالرأي الذي يعتقد أنه الصحيح بغض النظر عن وجهة نظر أصحابه في هذه المسألة

وكذلك وافق الكوفيين وتبعهم بالقول بحرفية عسى ، قال ابن هشام : ((وأما "عسى" فذهب الكوفيون: إلى أنها حرف تَرَجٍ بمنزلة "لعل" وتبعهم على ذلك ابن السراج)) ( )

ولهذا ذكر الشيخ محمد محيي الدين ــ رحمه الله ــ بأنه قد ((نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن " عسى " حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على ذلك ابن السراج، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا وثعلب أحد شيوخ الكوفيين))( )

وقد تقدم أن القول بفعلية عسى قد ورد عند سيبويه وتبعه من الكوفيين ثعلب بيد أن النحويين يذكرون إن ابن السراج قد اتبع الكوفيين ، وهذه من الدقائق ؛ لأن سلسلة الاتفاق تنوعت إذ بدأت بصرية ثم تحولت للكوفية ثم رجعت بصرية وقد نسب النحويون الاتفاق الأخير بأن ابن السراج وافق الكوفيين وهم لا يشيرون أن هذا الرأي قد قال به صاحب الكتاب كما تقدم في المبحث الأول مما يعني أن القول بحرفية هذه الكلمة كانت بصرية في الأصل وليست كوفية كما أشار إلى ذلك طائفة من النحويين

وكذلك من نحاة البصرة الذين تابعوا الكوفيين أبو علي الفارسي إذ ذهب إلى موافقتهم في جواز عطف البيان في النكرات ، فقد ذكر أبو حيان ذلك فقال : ((و{زيتونة}

(من الآية /النور) بدل من {شجرة} وجوز بعضهم فيه أن يكون عطف بيان ولا يجوز على مذهب البصريين لأنّ عطف البيان عندهم لا يكون إلاّ في المعارف وأجاز الكوفيون وتبعهم الفارسي أنه يكون في النكرات)) ( )

فالمسألة ليست خلافا كبيرا فاصلا ؛ لأن الكوفيين متفقين مع البصريين في الأصل أن عطف البيان يكون في المعارف ، وما اختلف فيه الكوفيون مع البصريين هو جواز أن يقع ذلك في النكرات ، ولم يجوز ذلك البصريون

وإلى مثل ذلك أشار لكن في موضع آخر وهو في قوله تعالى { جنات عدن} إذ قال : ((قوله : {جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِى}(الآية / مريم) لأنّه اعتقد أنّ "التي" صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره إذ يجوز أن تكون التي بدلاً من جنات عدن ألا ترى أنّ الذي والتي وجموعهما تستعمل استعمال الأسماء فتلي العوامل ولا يلزم أن تكون صفة ، وأما انتصابها على أنها عطف بيان فلا يجوز ؛ لأنّ النحويين في ذلك على مذهبين أحدهما أن ذلك لا يكون إلا في المعارف فلا يكون عطف البيان إلا تابعاً لمعرفة وهو مذهب البصريين والثاني أنه يجوز أن يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعاً لنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي)) ( ) وقد أشار أحد المحدثين إلى هذا التوافق بنحو واضح إذ قال : ((ومن قواعد الفارسي التي استدل لها بالقرآن الكريم موافقة الكوفيين بجواز ورود عطف البيان ومتبوعه نكرتين ويستدل لها بقوله تعالى { ويُسقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} إبراهيم وقوله كذلك :{ أَو كَفّارَةٌ طَعَامُ مَساكين } المائدة وقوله كذلك : {يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيتُونَةٍ} النور)) ( )

وهذا دليل آخر نستدل به على أنّ علماءنا ينهلون من منبع واحد مهما كثر اختلافاتهم وخلافاتهم ، فعملهم يبقى إلى حد كبير يشبه عملية البناء ، إذ إنهم يجمعون جزئيات هذا البناء بدقة وتأني ليكوّنوا الصرح النحوي الكبير كما وافق أبو علي الفارسي الكوفيين في مسألة جواز الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال المضافة إلى الجمل ، من ذلك ما ذكره المرادي إذ قال : ((مثال الفعل المعرب {هذا يومُ ينفعُ الصّادِقين صِدقُهُم} /المائدة والمبتدأ :

ألمْ تعلمِي ، يا عَمَركِ اللهَ ، أَنّنِي كريمٌ على حِينِ الكرامُ قليلُ( )

فالإعراب قبل هذين جائز ، باتفاق ، وأما البناء فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، ومال الفارسي إلى تجويزه)) ( ) كما أورد هذا الاتفاق ابن عقيل فقال : ((تقدم أنّ الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوما والثاني ما يضاف إليها

جوازا وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازا يجــوز فيــه الإعــراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو : هذا يوم جاء زيد ويوم يقوم عمرو أو يوم بكر قائم وهذا مذهب الكــوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف ، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البنــاء وقد روى بالبناء والإعراب قوله ( ):

على حينِ عاتبتُ المشيبَ عَلَى الصِّبا ( )

وقد صرح الأزهري بأنّ أبا علي الفارسي قد مال إلى الكوفيين في هذه المسألة إذ قــال : ((يروى بفتح حين على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين))( )

فالتحقيق من خلال هذه النصوص يثبت أنّ جميع النحويين نقلوا اتفاق أبي علي الفارسي مــع الكوفيين في هذه المسألة ، وميله إلى مذهبهم ، وحيث لا اجتهاد في النص ، فإن أبــا علــي يحمل فكرا تم تكوينه على أساس اكتمال هذا العلم بمجموع علماء المدرستين من البــصريين والكوفيين وربما يقول قوم بأن هذا النحوي لم يكن بصريا خالصا ولا كوفيا خالصا ولهــذا ذهب لمذهبهم معتمدا على كلام طائفة من النحويين نحو قولهم : ((إنه كان ممن خلــط بــين آراء المدرستين في وضوح ، وهو بذلك بغدادي المذهب ينتخب من المدرستين ما يراه أولــى بالإتباع ، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصري ؛ لأنّه كان المــذهب الــذي حُــرِّرت أصوله وفروعه وعلله)) ( ) ولكن لِــــــــمَ لا يقال : إنه كان من النحويين الذين تحــرروا في فكرهم النحوي واستندوا إلى آراء المخالفين لهم ، ولم يجعلوا تلك الخلافات عقبة في سبيل الوصول إلى التحليل الصحيح للمسائل النحوية ، ولا سيما أننا نجد في الطرف الآخر من يقول إنّه من الذين ظلوا بصريين وإنّه ((من أشهر الذين غلب عليهم الاتجاه البصري ، وعدوا من البصريين ولم يخلطوا)) ( )

وبهذه النصوص والآراء ثبت أنّ النّحو العربي اكتمل ونضج وتطور بجهود طائفة كبيرة من العلماء ساروا إلى غاية واحدة وبعصور مختلفة إلى جعل هذا العلم نظاما متكاملا يغرف منــه جميع طلبة هذه اللغة الكريمة بالرغم من أنّ هؤلاء العلماء ينتمون إلى مذاهب شتى اختلفــت مواردهم العلمية وبلادهم وشيوخهم ولكنهم بقوا متفقين ومتحدين على تذليل جميع الصعوبات التي واجهت العربية وعملوا على تيسيرها وتحليلها ورفع شأنها حتى صارت معلمــا مــن معالم هذه الأمة وسببا عظيما في فهم قرآنها الكريم

الخاتمة

- إنّ من يقرأ الآراء النحوية وأسماء القائلين لتلك الآراء يجد أمانة علمية في نسبة تلك الآراء إلى أصحابها لأنّ كتب التراجم تذكر حجم الخلاف بين أصحاب المدرستين ومع ذلك نجد الأسماء من المدرستين البصرية والكوفية ترد بصدق بالرغم من الخلاف بين النحويين فالبصري اتفق مع الكوفي والكوفي اتفق مع البصري

- ــ إنّ بعض الآراء النحوية بحاجة إلى التحقيق إذ نقل النحويون إنّ القول بحرفية عسى يعود لثعلب وإنّ ابن السراج قد وافقه ، ولكننا رأينا أنّ هذا القول يعود إلى سيبويه كما نقل ذلك المبرد

- ــ ظهر أنّ النحو العربي لا يعترف بحدود المدارس والمذاهب ، وأنّ النحويين يتجهون إلى الصحيح أينما كان موجودا سواء أكان عند أصحابهم أم عند أصحاب المدرسة الأخرى

- ليست هذه الآراء هي جميع المسائل التي اتفق فيها قسم من علماء المدرستين البصرية والكوفية ، وإنّما هي نماذج واضحة تمّ اختيارها بما يناسب المقام في هذه الدراسة

الهوامش:

. الفهرست :
. ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة :
. خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي :
. الكتاب : /
. الأصول في النحو: /
. المصدر نفسه : /
. خزانة الأدب : /
. الإنصاف في مسائل الخلاف : /
. ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب :
. ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين :

. الكتاب : /
. الإنصاف في مسائل الخلاف : /
. خزانة الأدب : /
. شرح الرضي على الكافية : /
. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : /
. مدرسة الكوفة :
. المدارس النحوية أسطورة وواقع :
. أصول النحو : /
. همع الهوامع : /
. مغني اللبيب : /
. اللباب في علل البناء والإعراب :
. الإنصاف في مسائل الخلاف : /
. همع الهوامع : /
. خزانة الأدب : /
. شرح ابن عقيل : /
. همع الهوامع : /
. ينظر : أبو زكريا الفراء :
. من تاريخ النحو :
. الأصول في النحو : /
. الجيم : باب الحاء /
. الإنصاف في مسائل الخلاف : /
. المقتضب : /
. الأصول في النحو : /
. حاشية الصبان : /
. مغني اللبيب : /
. معجم الأدباء : /
. النزعة المنطقية :
. النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء :
. نزهة الألباء :
. ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : /
. ديوان النابغة :
. أسرار العربية :

. ينظر : المقتضب : /
. الإنصاف : / التبيين :
. بغية الوعاة : /
. إرشاد الفحول : /
. في النحو العربي نقد وتوجيه :
. الانصاف في مسائل الخلاف : /
. خزانة الأدب : /
. همع الهوامع : /
. التفكير النحوي عند المبرد :
. معجم الأدباء : /
. مغني اللبيب : /
. سر صناعة الإعراب : /
. شرح شافية ابن الحاجب : /
. ينظر : توضيح المقاصد /
. شرح قطر الندى :
. منحة الجليل : /
. تفسير البحر المحيط : /
. المصدر نفسه : /
. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي :
. مغني اللبيب :
. شرح الألفية :
. الإنصاف : /
. شرح ابن عقيل : /
. حاشية ياسين على شرح التصريح : /
. المدارس النحوية : شوقي ضيف :
. المدارس النحوية : خديجة الحديثي :

ثبت المصادر والمراجع

أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : أحمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والاداب الاجتماعية : م

أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الثقافية ، الكويت : هــ ــ م

إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب دار النشر: دار الفكر - بيروت - م

أسرار العربية : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الانباري(ت هــ) ، تحقيق :محمد بهجة البيطار المجمع العلمي العربي مطبعة الترقي دمشق ، ه م

الأصول في النحو : أبو بكر محمد ابن السراج (ت هــ) تحقيق : الدكتورعبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ــ لبنان هــ ــ م

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات ابن الانباري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة دار إحياء التراث العربي المكتبة التجارية الكبرى مصر ه م

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار النشر: المكتبة العصرية - لبنان صيدا (د ت)

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة المؤلف : محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق : محمد المصري ، الطبعة الأولى ، دار النشر ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ــ الكويت :

ــ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبري (ت هــ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ــ لبنان ، هــ ــ م

تفسير البحر المحيط:أبو حيان الأندلسي مطابع النصر الحديثة الرياض (د - ط)

ــ التفكير النحوي عند المبرد : أطروحة تقدم بها علي فاضل سيد عبود الشمري إلى مجلس جامعة الموصل : هــ ــ م

ــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : هــ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الطبعة الأولى دار الفكر العربي : هــ - م

حاشية الصبان (ت هــ)على شرح الأشموني (ت هــ) ومعه الشواهدللعيني :محمود ابن الجميل الطبعة الأولى مكتبة الصفا القاهرة ه- م

حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت هــ) على مغني اللبيب ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان هــ ــ م

ــ حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي (ت هــ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت هــ) راجعه : اسماعيل عبد الجواد عبد الغني حقق وشرح شواهده:أحمد السيد سيد أحمد المكتبة التوفيقية القاهرة ــ مصر (د ت)

ــ خزانة الأدب ولب لباب العرب:عبد القادر البغدادي(هــ)تحقيق وشرح :عبد السلام هارون الطبعة الأولى نشر :مكتبة الخانجي القاهرة ه- م

خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش ــ الكوفيون) : الدكتور عفيف دمشقية الطبعــة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ــ لبنان : م

ديوان النابغة الذبياني تحقيق : كريم البستاني مكتبة صادر بيروت م

سر صناعة الإعراب ابن جني (ت هــ) تحقيق : مصطفى السقا وآخرين مصر م

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :أبو عبد الله ابن عقيل(ت هــ) تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة عشر دار الفكر المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة مصر ه- م

شرح الألفية لابن مالك : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخرالدين قباوة ، الطبعة الأولى ، دار المغارف للطباعة والنشر ، بيروت ــ لبنان ، هــ ــ م

ــ شرح شافية ابن الحاجب(ت هــ) رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت هــ)تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان :

ــ شرح كافية ابن الحاجب(ت هــ) رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت هــ)تحقيق: احمــد السيد احمد الطبعة الأولى المكتبة التوفيقية (د. ت)

شرح قطر الندى : ابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة عشرة دار الفكر (د - ت)

الفهرست : تأليف أبي الفرج محمد ابن أبي يعقوب إسحاق النديم ، ضبط وشرح : الدكتور يوسف علي طويل ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان : هــ ــ م

في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومــي ، الطبعــة الثانيــة ، بغــداد ــ العــراق : م

الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـــ سيبويه (ت هــ) تحقيق : عبد السلام هــارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، هــ ــ م

ــ اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري(ت هــ) تحقيق :محمد عثمان الطبعة الأولى مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، م

المدارس النحوية أسطورة وواقع : الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولــى ، دار الفكــر للنــشر والتوزيع ، عمان ــ الأردن : م

المدارس النحوية : الدكتورة خديجة الحديثي ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة بغداد ، هــــ ــ م

المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر: م

ــ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : تأليف الدكتور مهدي المخزومي الطبعة الأولــى مطبعة دار المعرفة بغداد هــ ــ م

معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: أبو عبد الله ياقوت بــن عبــد الله الرومــي الحموي، الطبعة الأولى دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - هــ - م

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المــدني القاهرة (د - ت)

ــ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت هــ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة عــالم الكتب بيروت م

ــ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة عشر مطبعــة السعادة مصر هــ ــ م

من تاريخ النحو العربي : الدكتور مجدي محمد حسين ، مؤســسة حــورس الدوليــة ، الاســكندرية : م

ــ النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء : تأليف الدكتور وسام مجيد جابر البكــري ، الطبعــة الأولى ، الناشر مكتبة مصر ، دار المرتضى ، العراق ــ بغداد : هــ ــ م

النزعة المنطقية في النحو العربي : الدكتور فتحي عبد الفتــاح الــدجني ، الطبعــة الأولــى ، وكالــة المطبوعات ، الكويت :

نزهة الأباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثالثــة ، مكتبة المنار ، الأردن ــ الزرقاء : هــ ــ م

ــ همع الهوامع في شرح جمع الحوامع جلال الدين السيوطي (ت) تحقيق: عبد الحميد هنــداوي المكتبة التوفيقية (د. ت) .